أثر الافصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية على تحسين جودة التقارير المالية بالبيئة الكويتية

"دراسة تطبيقية"

إعـــداد

الباحث/ محمد عبدالله احمد الطراح

إشـــراف

أ.م.د/ جهاد أحمد نور الدين

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة-جامعة مدينة السادات

أ.م.د/ محمد موسي علي شحاتة

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

١ـ المقدمة

نشأت البنوك التجارية وتطورت لتلبية حاجات المجتمع من الخدمات المالية المتعددة، وتعد البنوك التجارية جزء مهما من النظام المالي الذي يخدم المجتمع. ويتكون النظام المالي من شبكة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، والشركات والأفراد، ورجال الأعمال، والحكومة، ويقدم النظام المالي العديد من الخدمات التي لا يستطيع الاقتصاد العمل دونها. وتمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي الكويتي والذي يشكل حجر الأساس للنظام الاقتصادي في الكويت، وبذلك فقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية أساس العمل الإداري لأي منظمة، ومنها البنوك التجارية، فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للبنك، حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك على جمع وتخزين البيانات ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات محاسبية ذات موثوقية وملائمة للمستفيدين منها لاتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية والرقابية. (Christian, 2005)

٢ـ مشكلة الدراسة

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة بالنسبة للشركات بشكل عام وكذلك للبنوك بشكل خاص, حيث إن الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالبنك بشكل دوري وفعال ، ويزيد من مستوى الشفافية في البنوك التجارية ، كما انه يسمح للآخرين بتقييم أنشطة البنك , والمخاطر المتضمنة لهذه الأنشطة , وطرق التعامل معها .

ورغم اهمية وحتمية الافصاح المحاسبى للبنوك التجارية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ، إلا ان هناك صعوبات تعوق محددات الافصاح المحاسبى عن العمليات البنكية ولاسيما العمليات المصرفية الالكترونية. حيث تم تنفيذ أكثر من ٤,٨ ألف تريليون عملية مصرفية عبر شبكة الانترنت كما ارتفع عدد مستخدمي خدمات البيع والشراء عبر الانترنت عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٨٥٠ مليون شخص ويصل حجم الممارسات الخاصة للعمليات المصرفية

الإلكترونية قرابة ١٣ تريليون دولار أمريكي، كما أن نحو ٥٨٪ من إجمالي البنوك على مستوى العالم لديهم مواقع على شبكة الانترنت **(الفرجاني ، ٢٠١٦)**، ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

١/٢ـ ما هي طبيعة ومداخل قياس جودة التقارير المالية في البيئة الكويتية؟

٢/٢ـ ما طبيعة ومحددات الإفصاح على العمليات المصرفية الإلكترونية في البيئة الكويتية؟

٣/٢ـ ما هو أثر محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية؟

٣ـ الدراسات السابقة

يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

- **الدراسات العربية**

١- دراسة، (محمد راضي ٢٠١٧)

- **مجال الدراسة:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر.
- **عنوان الدراسة:** معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحاسبي الأفصاح جودة وزيادة (IFRS for SMEs) بالتطبيق على البيئة المصرية.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى قياس مدى تحقيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات جودة الافصاح المحاسبي من خلال قياس مدى توافر كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي التقارير المالية ومتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: معيار التقرير المالي (IFRs, IFRs1)

المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي (كمية وجودة الإفصاح، الإيضاحات المتممة).

- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى:

أ-وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ب- زيادة الافصاح المحاسبي لهذا النوع من المنشآت.

جـ-وأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين كل من متطلبات القياس والافصاح المحاسبي، واحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الافصاح المحاسبي لهذه المنشآت.

د- تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم في زيادة جودة الافصاح المحاسبي لهذا النوع من المنشآت في البيئة المصرية.

٢- دراسة، (ماجد، ٢٠١٧)

- **مجال الدراسة:** سوق الأوراق المالية- مصر
- **عنوان الدراسة:** العلاقة بين الافصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح.

- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إستكشاف مستوى ومحددات الإفصاح الاختياري بالتقرير المالي للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية من جانب ومستوى ومحددات ممارسات إدارة الأرباح لهذه الشركات من جانب آخر، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري ومستوى إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: الإفصاح الاختياري (كمية وجودة الإفصاح، كفاية الإفصاح).

المتغير التابع: إدارة الأرباح(حجم الشركة، ربحية الشركة، جودة التقارير المالية).

- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى:

أ-أن سوق الأوراق المالية المصري يتسم بمستوى متوسط من الإفصاح الاختياري حيث يتخطى متوسط العينة حاجز ٦٥٪ وفقا للمؤشر المقترح للإفصاح الاختياري.

ب-أن التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري تتسم بمستوى مرتفع من إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة متوسط إدارة الأرباح ٤,١٢ بمقياس مليار.

جـ-أن هناك علاقات متباينة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح من جانب وخصائص الشركات مثل حجم وعمر والرافعة المالية وسيولة وربحية الشركة من جانب أخر.

٣- **دراسة (تامر، ٢٠١٧)**

- **مجال الدراسة:** الشركات المقيدة بالبورصة- مصر.
- **عنوان الدراسة:** قياس أثر مستوى الافصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى اعداد نموذج يمكن من خلاله قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. تحليل العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. اختبار تأثير مستوى الإفصاح الاختياري، وفقا لنموذج قياسه، على العلاقة بين جودة الاستحقاقات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: مستوى الإفصاح الاختياري (الإفصاح عن الإيضاحات المتممة، كمية وجودة الإفصاح).

المتغير التابع: جودة الاستحقاقات.

- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى:

أ- يوجد تأثير معنوي سالب لمستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات.

ب- تلعب الاستحقاقات المحاسبية ورا هاما في ضبط التدفقات النقدية بطريقة تجعل الأرباح تعكس أداء المنشأة بصورة أفضل.

ج- يؤدي الإفصاح الاختياري إلى الحد أو التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين.

د- ارتبطت زيادة أهمية الاختياري بتحول النظرة إلى القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتحقيق بعض الأهداف بدلا من اعتبارها هدفا نهائيا بحد ذاته.

٤- **دراسة، (محمد باجحر، ٢٠١٧)**

- **مجال الدراسة:** سوق المال السعودي.
- **عنوان الدراسة:** أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المال السعودية.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الافصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المالي السعودي، وذلك للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٢.
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: هيكل مجلس الإدارة (استقلال مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، نوع مكتب المراجعة).

المتغير التابع: مستوى الإفصاح الاختياري.

- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى:

أ- وجود علاقة إيجابية بين مستوى الافصاح الاختياري وحجم الشركة.

ب- عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وكل من استقلال مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وملكية الإدارة وأداء الشركة، وعمر الشركة، ونوع مكتب المراجعة.

٥- **دراسة،(خالد، ٢٠١٦)**

- **مجال الدراسة:** بورصة السعودية- سوق دبي المالي
- **عنوان الدراسة:** دراسة تجريبية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في الأسواق العربية: دراسة تطبيقية مقارنة
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إجراء دراسة تجريبية مقارنة لمستوى الافصاح الاختياري بين ثلاثة أسواق مالية عربية، وهي البورصة السعودية وسوق دبي المالي
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الاختياري، الإفصاح الإلزامي).

المتغير التابع: سوق الأوراق المالية (عائد السهم- ربحية السهم – القيمة السوقية للسهم).

- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى:

أ-عدم وجود اختلاف معنوي لمستوى الافصاح الاختياري بين الأسواق العربية.

ب-وعدم ارتباط خصائص سوق الأوراق المالية بهذا المستوى.

جـ- تبين وجود تأثير لخصائص الشركة المصدرة على مستوى الافصاح الاختياري .

٦- **دراسة (ماجد، ٢٠١٢)**

- **مجال الدراسة:** الشركات المقيدة بالبورصة – مصر.
- **عنوان الدراسة:** جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير خصائص المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة التقارير المالية.

- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: جودة التقارير المالية. (الثبات- القابلية للتحقق- الموثوقية).

المتغير التابع: حوكمة الشركات (الافصاح والشفافية- مسئوليات مجلس الإدارة – أصحاب المصالح- مبدأ المكافئة للمساهمين – لجان المراجعة)

- **أهم نتائج الدراسة:** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أ-يؤثر المبدأ الخامس لحوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية) على جودة التقارير المالية بما يحتويه هذا المبدأ من متطلبات وشروط لتحقيق الشفافية والعرض داخل القوائم المالية.

ب-تعتبر خصائص المعلومات المحاسبية محدد أساسي من محددات جودة التقارير المالية لابد من تحقيقه للوصول لثقة المستخدمين في التقارير المالة خاصة الثبات والقابلية للتحقق.

٧- **دراسة (عماد ، ٢٠١٤)**

- **مجال الدراسة:** شركات الطيران المدني- مصر.
- **عنوان الدراسة:** الإطار العلمي لقياس أثر تطبيق آليات وأدوات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات الطيران المدني المصرية – دراسة نظرية تطبيقية.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى وضع إطار علمي متكامل لآليات وأدوات حوكمة الشركات يمكن تطبيقه على شركات قطاع الأعمال العام بصفة عامة وشركات الطيران المدني المصرية بصفة خاصة
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: حوكمة الشركات (آليات الداخلية- آليات الخارجية).

المتغير التابع: جودة التقارير المالية (القابلية للمقارنة- القابلية للتحقق – الثبات).

- **أهم نتائج الدراسة:** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أ-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الفعال لآليات وأدوات الحوكمة الداخلية والخارجية وبين جودة التقارير المالية الصادرة من شركات الطيران المدني المصرية.

ب-كان ترتيب آليات الحوكمة من حيث تأثيرها على جودة التقارير المالية كما يلي: لجان المراجعة، المراجعة الخارجية، الإفصاح والشفافية، رقابة الهيئات الخارجية، دور مجالس الإدارات، رقابة أصحاب المصالح، المراجعة الداخلية، البيئة التنظيمية والتشريعية.

٨- **دراسة (أحمد، ٢٠١٤)**

- **مجال الدراسة:** الشركات المساهمة – مصر.
- **عنوان الدراسة:** تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية.
- **هدف الدراسة:** قياس تأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من دور إدارة المنشأة في التلاعب في القوائم المالية
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: حوكمة الشركات (آليات حوكمة الشركات – مبادئ حوكمة الشركات).

المتغير التابع: جودة التقارير المالية (الموثوقية- الموضوعية- الحيادية)

- **أهم نتائج الدراسة:** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أ-أهمية تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية.

ب-هناك فروق جوهرية بين متوسطة إجابات المستقصى منهم (الأكاديميين من المهتمين بمهنة المحاسبة ومراقبي الحسابات والمراجعين الداخليين والخارجيين ببعض الشركات المصرية) حول كيفية تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية.

٩- **دراسة (محمد، ٢٠١٤)**

- **مجال الدراسة:** سوق الأوراق المالية – مصر.
- **عنوان الدراسة:** أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية في البيئة السعودي.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير حوكمة الشركات الخاصة بالإفصاح والشفافية، ولجنة المراجعة وجودة القوائم المالية الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية،
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: معايير حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية- لجان المراجعة).

المتغير التابع: جودة القوائم المالية (القابلية للقيم في القدرة التنبئوية، الحيادية، الموضوعية).

- **أهم نتائج الدراسة:** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أ-أن هناك التزام بتطبيق معايير حوكمة الشركات الخاصة بالإفصاح والشفافية ولجنة المراجعة حيث يساهم هذا الالتزام في زيادة جودة القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية السعودي من وجهة نظر مراقبي الحسابات.

ب-أن مستوى الإفصاح للقوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية السعودي يساهم في تلبية احتياجات مستخدميها من المستثمرين والمحللين الماليين لاتخاذا لقرار وذلك من وجهتي نظر مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم.

١٠- **دراسة (مروة ياسر , ٢٠١٥)**

- **مجال الدراسة:** البنوك التجارية المصرية.
- **عنوان الدراسة:** قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر فى البنوك التجارية ومحدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر البنكية فى البنوك التجارية وتحديد محدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بالتطبيق على القوائم المالية لعينة من البنوك التجارية المصرية.
- **قياس متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: الإفصاح المحاسبي (الاختياري- الإلزامي).

المتغير التابع: إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل (كفاية رأس المال).

- **أهم نتائج الدراسة:** وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها :

أ- تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن غيرها من البنوك كما انها تقوم بانشطة ووظائف مختلفة تخدم بها الافراد والمجتمع .

ب- تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحسين قدرة القطاع المصرفى على استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية والافصاح فى المصارف .

ج- تعد مقررات بازل ٣ مجموعة شاملة من التدابير الاصلاحية التى طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الاشراف وادارة المخاطر.

د- عدم التزام معظم البنوك التجارية بمتطلبات الافصاح عن المخاطر فى ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

١١- دراسة (محمد سعدون،٢٠٢٠)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على "أثر المكونات المادية على جودة الخدمات المصرفية الالكترونية دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع البنوك في ج.م.ع"

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين المكونات المادية وجودة الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك محل الدراسة، وكذلك يوجد أثر إيجابي للمكونات المادية على تحسين جودة الخدمات المصرفية الاكترونية في تلك البنوك.

٤- أهداف الدراسة:

١/٤- التعرف علي طبيعة ومداخل قياس جودة التقارير المالية في البيئة الكويتية

٢/٤- التعرف علي محددات الإفصاح على العمليات المصرفية الإلكترونية في البيئة الكويتية

٣/٤- قياس مدي تأثير محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية

٥- أهمية الدراسة:

١/٥- تنبع أهمية الدراسة الأساسية من اهمية تحديد محددات الافصاح المحاسبي عن العمليات المصرفية الالكترونية في البنوك التجارية الكويتية وتحسين جودة التقارير المالية.

٢/٥- تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تطوير الافصاح المحاسبى , والافصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية الكويتية.

٣/٥- تحفيز البنوك التجارية الكويتية على زيادة درجة الإفصاح والشفافية لزيادة الثقة في التقارير المالية للمستخدمين.

٤/٥- تطوير العمليات المصرفية الالكترونية والحد من مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية.

٦- فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

١/٦- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم حول مدى طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في البيئة الكويتية.

٢/٦- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم حول مدى طبيعة ومحددات العمليات المصرفية الإلكترونية.

٣/٦- لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية لمحددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية في البيئة الكويتية.

٧-نموذج الدراسة:

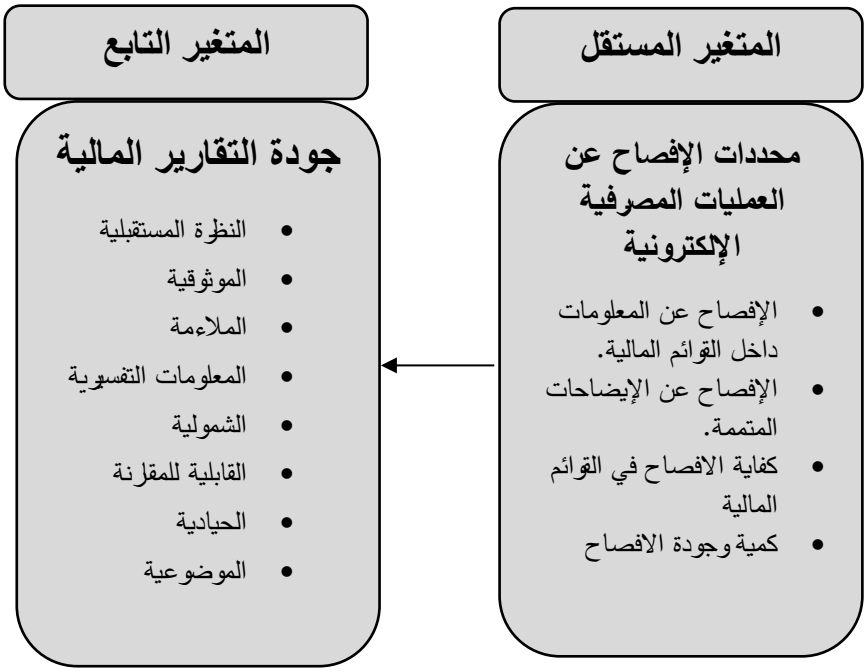

المصدر:من إعداد الباحث

٨-مجتمع وعينة الدراسة

١- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الكويتية والبالغ عددها ٥ بنوك ويمكن توضيحها كالتالي:

م	البنك	رأس المال (مليار دينار)
١-	بنك الكويت الوطني.	٢٨٥
٢-	بنك الأهلي الكويتي.	٣٢٠
٣-	بنك الخليج.	٢٧٥
٤-	بنك التجاري الكويتي.	٣٠٠
٥-	بنك الأهلي المتحد.	٣١٠

المصدر: تقرير البنك المركزي الكويتي ٢٠١٨.

٢- عينة البحث:

تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية تم اختيارها من البنوك الكويتية وعددها ٣ بنوك (بنك الأهلي المتحد – البنك الأهلي الكويتي - البنك التجاري الكويتي).

- **مبررات اختيار العينة:**

١- كبر حجم رأس مال هذه البنوك.

٢- هذه البنوك تطبق التعاملات الإلكترونية.

٩- الإطار النظري للبحث

١/٩- مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية:

إن مصطلح العمليات المصرفية الإلكترونية يعني قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية سواء العمليات التقليدية أو العمليات الحديثة وذلك باستخدام وسائط الاتصال الإلكترونية أهمها الإنترنت بهدف تعزيز حصتها في السوق المصرفي وخفض التكاليف وتوسيع نطاق خدماتها داخل وخارج حدودها وبشكل أساسي زيادة العائد مع مواكبة التطور العالمي في جميع مجالاته بدأت البنوك في تطوير ما تقدمه من خدمات من خلال ما يعرف بالبنوك الإلكترونية. **(مندور، ٢٠١٣)**

هذا وتقوم فكرة البنوك الإلكترونية على أساس قيام العميل بإدارة حسابه البنكي من خلال شبكة الإنترنت سواء من منزله أو مكتبه أو حتى هاتفه المحمول فهي بنوك افتراضية تنشيء لها مواقع الكترونية لتسهيل انجاز مختلف العمليات المصرفية التي كان يتم انجازها في البنوك التقليدية بشكل إلكتروني. (الطائي، ٢٠١٠)

ويمكن النظر إلى تلك البنوك من حيث تواجدها إلى:

١. بنك فعلي: وهو البنك بمفهومه التقليدي والذي يكون له مقر وفروع لتقديم الخدمات المصرفية، ويقوم موظفوه باستقبال الزبائن وتقديم الخدمة المصرفية لهم، إلى جانب أعماله اليومية الأساسية حيث يقوم بتنفيذ أعمال مصرفية الكترونية عبر الإنترنت أو بوسائل الاتصال الإلكتروني.

٢. بنك افتراضي: حيث لا يتواجد هذا البنك على أرض الواقع فليس له فروع تستقبل الزبائن وتقدم لهم الخدمة المصرفية التقليدية على الإطلاق، وإنما يتم انجاز جميع المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني من خلال الانترنت.

هذا ويتكون أي نظام صيرفة الكترونية من خمسة عناصر أساسية وهي تعتبر مكونات أي نظام تكنولوجي معلومات **وهي**:

أ- **الأفراد**: هم كل عنصر بشري يساعد في انجاز نظام المصرفية الإلكترونية سواء مستخدمي هذا النظام من محاسبين وموظفين وإداريين وزبائن، فضلاً عن الاختصاصيين المسئولين عن تشغيل النظام وإدارته من مهندسين ومبرمجين عن إعداد برامجه.

ب- **الأجهزة**: كافة أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في عمليات المصرفية الإلكترونية من حواسيب وسيرفرات وأجهزة اتصال وأجهزة تخزين وأي ملحقات مادية بأجهزة الحاسوب والنظام.

ج- **البرامج**: تشمل برامج أنظمة التشغيل وهي برامج النظام التي تقوم بتشغيل الحاسب الآلي، وبرامج التطبيق التي يتم تنفيذها من قبل المستخدم النهائي للبرامج.

د- **البيانات**: هي مدخلات نظم المعلومات وهي المواد الأولية وتعتبر ذات قيمة عالية في النظام لذلك فحسن استخدامها بكفاءة وفاعلية يحقق الفائدة.

ه- **الشبكات**: تشتمل على تكنولوجيا الاتصالات وكذلك الاتصالات بعيدة المدى ومختلف الشبكات من الإنترنت والشبكات الداخلية والخارجية.

إن قيام البنك بعملياته الإلكترونية بحاجة لتوفر هذه المكونات جميعاً وغياب أحد هذه المكونات الخمس يفشل عملية المصرفية الإلكترونية.

١- أنماط البنوك الإلكترونية:

يمكن تقسيم أنماط البنوك الإلكترونية أو صور عمليات البنوك الإلكترونية لثلاثة أنماط رئيسية وهي:-

١/٢- **نمط معلوماتي**: وهو يعتبر الحد الأدنى للخدمة المصرفية الإلكترونية والمستوى الأساسي للنشاط الإلكتروني في المصرف، حيث يقوم البنك بتقديم المعلومات عن خدماته وبرامجه ومنتجاته المصرفية. **(الطائي، ٢٠١٠)**

٢/٢- **نماط اتصالي**: يوفر هذا النمط عملية تبادل الاتصال بين العميل والبنك مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات للحصول على خدمات معينة تعديل بيانات، تقديم استفسارات. **(التميمي، ٢٠١٢)**

٣/٢- **نمط تبادلي (تعاملي):** يقوم البنك بتنفيذ نشاطه في بيئة الكترونية حيث يقوم العميل بتنفيذ معاملاته البنكية من خلال الموقع كخدمات تسديد فواتير وإدارة تدفقاته النقدية والاستعلامات **(مندور، ٢٠١٣)**

٢- مزايا البنوك الإلكترونية:

تمتاز البنوك الإلكترونية بمزايا أهمها (الطائي، ٢٠١٠) :

١/٣- إمكانية الوصول لشريحة أوسع من المتعاملين حيث يساهم الإنترنت بالتعريف بالبنوك والخدمات التي يقدمها، مما يوفر على البنك الوقت والجهد والمال كما ويساعده ذلك في الوصول للزبائن دون التقيد بحدود المكان أو الزمان، مما يوفر الراحة للعميل.

٢/٣- تقديم خدمات كاملة وجديدة يستطيع البنك من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة تقدم خدمات أفضل من البنوك التقليدية، حيث يترك للعملاء خيارات أوسع وحرية أكثر في اختيار تلك الخدمات.

٣/٣- انخفاض تكاليف تقديم الخدمات مقارنة بالبنوك التقليدية، من خلال تخفيض النفقات التي يتحملها البنك، فتكلفة إنشاء مواقع إلكتروني تكاد لا تذكر مقارنة بإنشاء فرع للبنك يقدم خدمات للجمهور والزبائن، كذلك سرعة إنجاز المعاملات.

٤/٣- زيادة كفاءة البنوك من خلال سرعة انجاز المعاملات إلكترونيا بدل الذهاب لفرع البنك لانجاز نفس المعاملة، غير ذلك إمكانية أن يجد موظف متفرغ لخدمته وليس مشغول بخدمة زبائن آخرين.

٥/٣- تحقيق ميزة تنافسية حيث يقوم البنك بتسويق خدماته عبر الموقع الإلكتروني مما يجعل له ميزة تنافسية أمام البنوك الأخرى، كما أن استخدام التطور التكنولوجي يعزز الاستفادة من الابتكارات الجديدة التي تسهم في تعزيز العمليات المصرفية. (ماجد،٢٠١٧)

٦/٣- خدمة البطاقات حيث توفر الكثير من البنوك الإلكترونية بطاقات لزبائن تعتبرهم شريحة مهمة جدا، من خلال بطاقات إلكترونية وبأسعار وفوائد خاصة وهذه البطاقات لها العديد من المزايا والخدمات للعملاء. (مروة ياسر،٢٠١٥)

٢/٩- أهمية وأهداف إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة، إن إدارة المخاطر المصرفية تمثل منهج علمي من خلال القيام بتوقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي لها، فهي نظام متكامل الأركان وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقعها ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة واللازم القيام بها لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها. **(فرج،٢٠١٤)**

إن إدارة المخاطر في المصـــرف تعني التعامل مع المخاطر لأن عدم التعامل مع المخاطر معناه خســارة العائد المتوقع كما يجب على إدارة المخاطر تعريف وتحليل وتطوير الاســتجابة للانحرافات بهدف تقليلها ويجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصـــرفية بصـــورة منعزلة عن بعضـــها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظراً لأنه يوجد تداخل بين تلك المخاطر، ويتأثر كل منها بالأخر.

هذا وتعتمد إستراتيجيات إدارة المخاطر على نظريات وأسس علمية وأدوات لتحليل المخاطر لأن الركيزة الأهم في إدارة المخاطر هي المفاضـــلة بين العائد والمخاطر فالعائد يزداد مع زيادة الخطر، وهدف المصـارف هو زيادة العائد لذا وجب على المصـارف إدارة مخاطر المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعائد فأصـبحت إدارة المخاطر جزءاً مهما من مهام الإدارة.

هذا وقد تنامت أهمية إدارة مخاطر العمليات المصـــرفية بشـــكل كبير بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت في العالم، فقد دفعت الأزمات السـلطات الرقابية والدولية للعمل للوصـول إلى نظام إدارة مخاطر مصـــرفية يكون هذه النظام بهيكلية جيدة وتنبع أهمية ذلك من أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأموال التي تديرها المصـارف، وبالتالي فهي تسـاعد في تكوين رؤية مستقبلية واضـحة يتم من خلالها تحديد خطة عمل. **(الشمري، ٢٠١٣)**

وفيما يتعلق بأهداف إدارة المخاطر المصـرفية فهي تنصـب نحو صـالح المصـرف بالمحافظة على أصـوله وحمايتها من الخسـائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم للخدمة المصـرفية لعملائه والمحافظة على جودة أدائه بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

١- المحافظة على الأصـــول الموجودة لدى المصـــرف لحماية مصـــالح المســـتثمرين ولحماية أموال المودعين وحقوق الدائنين.

٢- إحكام الرقابة والســـيطرة على المخاطر في الأنشـــطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسـهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاسـتثمار حيث تتعرض هذه الاسـتثمارات لعدة مخاطر وهذه الاستثمارات هي مصدر أرباح المصرف.

٣- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مســتوياتها بحيث يكون هذا العلاج فعال لحل مشكلة وليس يعمل على تأجيلها فحسب.

٤- العمل على الحد من الخســائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية وممكن تنفيذ ذلك عن طريق التخلص من هذه الأصول المرتبطة بالخسائر.

٥- إعداد الدراســات قبل الخســائر وبعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخســائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السـيطرة عليها واسـتخدام الأدوات التي تسـاهم في عدم حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر فليس من الحكمة أن يتعرض المصـــرف لنفس نوع الخســـارة مرتين فإن وقعت خســـارة يجب على المصرف القيام بدراسة وتحليل لها لمنع تكرارها في المستقبل.

٦- حماية الاســـتثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خســـائر عارضة قد تتعرض لها هذه الاستثمارات.

٧- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاسـتمرارية العمل هما عمليتين مرتبطتين ولا يجوز فصـلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

٨- تقوم إدارة المخاطر بوضـع تقارير دورية بشـأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاسـتثمار، ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراسـتها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها، وتقوم دائرة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر وهذه اللجنة التي تتكون من أعضاء في مجلس الإدارة.

٣/٩- مفهوم جودة التقارير المالية:

لقد اختلفت وتعددت التعريفات التي أشار إليها الكتاب فيما يتعلق بموضوع جودة التقارير المالية من أجل محاولة وضع تعريف محدد لها والتعرف على أبعادها المختلفة، ويرجع السبب إلى اختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بالجودة عامة، لذا كان من الصعب إيجاد تعريف بسيط يصف جودة التقارير المالية ويعرفها شاملاً قاطعاً **(حنان، ٢٠١٣)**

وقد عرف **(حمدان، ٢٠١١، علام، ٢٠١١)** جودة التقارير المالية بخلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية وأن تعكس صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة.

وعرفها **(أحمد، ٢٠١١)** على أنها التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية، وأن تكون الأرباح المنشورة ذات وجود نقدي ملموس، وأن هذه الأرقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش.

كما عرفها **(Habib & Jiang, 2015)**، على أنها توفير معلومات أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركة، التي تعتبر ملائمة لمتخذ قرار معين لاتخاذ قرارات معينة.

ويتفق البعض **(محمود، ٢٠١٢، Chen, et al, 2011، McDermott, 2012)** على أن جودة التقارير المالية تشير إلى درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل معلومات إلى مستخدميها عن عمليات الشركة بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة في أغراض إتمام التعاقدات واتخاذ القرارات المختلفة، وعرفها **(عبد الوهاب، أسماء الصيرفي، ٢٠١٥)**، بأنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوي، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم وجود تعريف شامل متفق عليه لجودة التقارير المالية ويمكن اعتبار هذه المحاولات مفاهيم جزئية تعمل على تكوين مفهوم شامل متكامل لجودة التقارير المالية، **(بسمة حسن الأباصيري، ٢٠١٧)**، ومن ثم هناك اتفاق على أن جودة التقارير المالية هي إعدادها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وخلوها من التحريفات الجوهرية لتعكس المركز المالي الحقيقي للشركة خلال فترة زمنية معينة.

وفيما يتعلق بأهمية جودة التقارير المالية: فإنه يترتب على تحقيق جودة التقارير المالية العديد من المزايا والآثار الايجابية أهمها: **(Skaife, et al, 2013)** زيادة كفاءة الاستثمار، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي زيادة قدرة وثقة المستثمرين على مراقبة أنشطة الإدارة، مما يؤدي إلى خفض الآثار السلبية التي تتعرض لها الشركات نتيجة الأزمات المالية، فكلما زادت جودة التقارير المالية انخفض الأثر السلبي للقيود التمويلية على الاستثمار، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات.

مما يشير إلى أهمية جودة التقارير المالية في زيادة استثمارات الشركة وتخفيض تكلفة التمويل، كذلك وجود تأثير إيجابي لجودة التقارير المالية على أداء الشركة

كما أن زيادة جودة التقارير المالية يخفض من إعادة تصوير وإصدار القوائم المالية ويخفض تكاليف الديون ورأس المال.

وقد عرفت دراسة **(حنان، ٢٠١٣)**، فقد عرفت جودة التقارير المالية بأنها تعني ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي للشركة. وأية معلومات أخرى بما يتفق مع أهداف واحتياجات مستخدمي التقارير المالية. وهي ترى أيضاً أنه يمكن تقييم مستوى الجودة والموثوقية في التقارير من خلال اختبار مجموعة **من المؤشرات التالية:**

- الدعاوي القضائية المرفوعة من حملة الأسهم ضد مجلس الإدارة بسبب وجود مخالفات أخطاء جوهرية.

- الدعاوى القضـــائية المرفوعة من هيئة الرقابة المالية بســـبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ولمعايير العرض والإفصاح.
- معدل تغير المراجعين الخارجيين بسبب الخلاف على السياسات المحاسبية
- طبيعة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية السنوية والدورية.

وفي سياق آخر يرى **(Mohamadi et al, 2013)** أن من شروط جودة التقارير المالية أن تقدم المعلومات التي تمكن المستثمرين المحتملين والحاليين والدائنين وغيرهم من المستخدمين من اتخاذ قرارات أفضـل من حيث القروض والاسـتثمارات المعقولة والقرارات المماثلة حيث تعتبر المعلومات المالية أسـاس جوهري لاتخاذ القرارات للمشـاركين في سـوق رأس المال وتسـاهم أيضـاً في تحديد الأداء الماضـي والتنبؤ بالربحية المسـتقبلية ومراقبة عمليات المديرين، وهذا ما يترتب عليه الاسـتفادة للملاك والدائنين والشـركاء والمنظمين.

وأشـار **(عشـتار، ٢٠١٣)** إلى أن جودة التقارير المالية لا تتوقف فقط على السـلوك الأخلاقي من جانب الإدارة، ولا على مسـتوى احتراف فريق المحاسـبين الذي تقوم بإعدادها، وإنما يتوقف أيضـاً وبشـكل كبير على ما تنطوي عليه التشـريعات القانونية، والمعايير المحاسـبية من مجالات وثغرات وبدائل للاختيار يمكن من خلالها أن يكون من السهل على الإدارة أن تتلاعب بجودة التقارير المالي.

بناء على التعريفات السابقة يستنتج الباحث التالي:

- يتوقف مفهوم ومضـــمون جودة التقارير المالية على من هم المســـتخدمين لتلك التقارير ومدي استفادتهم منها **بأنها:**
- كل تعريف من تعريفات الباحثين السابقة أشارت إلى جزء من أجزاء التقارير المالية وأن الاهتمام بها والعمل على إنتاجها بجودة عالية يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية بجودة أعلى.
- أن معظم التعريفات جاءت مكملة لبعضها فلا يوجد تعريف يتعارض مع الآخر، حيث أنهم يسعون إلى الوصول للكمال في إنتاج التقارير المالية من وجهة نظرهم وأن تكون ذا جودة عالية.
- أن الهدف الأساسي من التقارير المالية هي مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات السليمة وذلك من خلال المعلومات التي تحتويها التقارير والتي تعكس أداء المنشأة.
- أن دقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تعتمد على خصـائص جودة المعلومات المحاسـبية سواء كانت الأساسية أو الداعمة والتي تعكس الإطار الخارجي للتقارير المالية.
- أن مجرد الاعتماد على المؤشـرات الوصـفية- مثل التأكد من توافر خصـائص جودة المعلومات المحاسـبية- يعتبر غير كاف للتأكد من عدم وجود تضـليل أو إخلال معتمد من الإدارة وأن يجب الاعتماد على مؤشرات كمية ووصفية للتحقق من جودة التقارير المالية.

٤/٩- أساليب قياس جودة التقارير المالية:

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع جودة التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد مقياس محدد لإجراء تقييم شـامل لجودتها، فأحد المشـاكل الرئيسـية التي تناولتها الدراسـات **(Rahman & Yammeesir, 2010, Goel, et al, 2012)** بشأن جودة التقارير المالية هو كيفية قياسها بسبب طبيعتها الخاصـــة، فتحقيق جودة التقارير المالية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بمعدي ومسـتخدمي المعلومات المحاسـبية، ولذلك هناك اختلاف في وجهات النظر حول كيفية قياسـها نتيجة تباين احتياجات المستخدمين.

ومن ثم لا يوجد مقياس واحد متفق عليه لجودة التقارير المالية، وتسـتخدم العديد من الأسـاليب المختلفة لقياسها بطرق غير مباشرة باستخدام الخصائص المختلفة التي يعتقد أنها تؤثر على جودة التقارير

المالية لقياس جودتها، مثل إدارة الأرباح وإعادة إصـــدار القوائم المالية، ونوعية رأي المراجع ومســـتوى الافصـاحات وبالتحديد الإفصـاح الاختياري وتوقيت إصـدار التقرير السـنوي ومسـتوى التحفظ المحاسـبي. **(Wang & Min, 2011)**

وقد تم تصنيف غير شامل للمقاييس المستخدمة على نطاق واسع في الأدبيات لقياس جودة التقارير المالية، مثل نماذج الاستحقاق، ونماذج الملاءمة لقياس القيمة، وطرق تشغيل الخصائص النوعية وتعتمد هذه المقاييس على جوانب الجودة التي وصـــفها الإطار المفاهيمي، وفي هذا الســـياق تم الاتجاه إلى قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المعلومات المحاســبية، حيث تصـــلح الخصـــائص النوعية للمعلومات كمقياس لجودة الأرباح، والتي تنعكس بدورها على جودة التقارير المالية، وقد اتضـح صـعوبة اسـتخدام هذا المقياس لصـــعوبة قياس هذه الخصـــائص، واختلاف النتائج باختلاف القائمين بالقياس، وتباين مســـتخدمي المعلومات المحاسبية في السمات السلوكية.

وتنـاولت بعض الدراســـات قياس جودة التقارير المالية بدلالة جودة الأرباح **(Goel,2012, Dechow, et al, 2010)** وتم قياسها من خلال جودة الإفصـاح ومن خلال مستوى الإفصـاح الاختياري، واستخدامت نماذج الاستحقاقات، ونماذج الملاءمة لأغراض قياس القيمة، ومقاييس استمرار وتمهيد الأرباح للتعبير عن جودة التقارير المالية، واسـتخدمت دراسـة **(Wang, & Min,2011)** إعادة إصـدار التقارير المالية كوسـيلة لقياس مدى جودة التقارير المالية، كما تم اسـتخدام مقاييس أخرى لجودة التقارير المالية مثل الاعتراف المبكر بالخسارة كمؤشر لارتفاع جودة التقارير المالية.

ولقد اسـتخدمت دراسـات **(Lin et al, 2015, Rahman & Yammeesri, 2010)** إدارة الأرباح لقياس جودة التقارير المالية ســـواء باســـتخدام نموذج جونز أو باســـتخدام نموذج **(DeAngelo, 1994)** لقياس إدارة الأرباح من خلال قياس الاســـتحقاقات غير الاختيارية **(Goet, et al, 2012)** واسـتنتجت الدراسـات عند قياسـها جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرباح، وجود علاقة عكسـية بين إدارة الأرباح وجود الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية **(Iatridis, 2011, Goet, et al, 2012)** نظراً للآثار السـلبية نتيجة ممارسـة إدارة الأرباح على منفعة المعلومات المتاحة لمسـتخدمي القوائم المالية، حيث انخفاض جودة الأرباح كنتيجة لعدم تمثيل هذه الأرباح للأداء الحقيقي للشـركة، ومن ثم فإن ممارسـات إدارة الأرباح تؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية.

هذا واعتمدت بعض الدراســـات **(Hu and Zhang, 2014, Soflan et al,2011)** على مستوى التحفظ المحاسبي لقياس جودة التقارير المالية، لما للتحفظ المحاسبي من دور في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف أصـحاب المصـلحة بالشـركة مما يؤدي إلى تحسين بيئة المعلومات، ويسـاعد على تدفق المعلومات من داخل الشـركة لخارجها، ويحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث غير الســـارة والتلاعب في الأرقام المحاســـبية، ويحد من الســـلوك الانتهازي للإدارة، والتفاؤل المبالغ فيه عند الاعتراف بالأرباح، بما يقود إلى الإفصـاح عن قيم للأرباح يمكن الاعتماد عليها ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية، وأشـارت هذه الدراسـات إلى وجود علاقة بين التحفظ المحاسـبي وجودة الأرباح من حيث القدرة على التنبؤ والملاءمة، والوقتية، (**داليا السيد عبد الحليم، ٢٠١٧**)، وبالتالي يمكن اسـتخدام التحفظ كمقياس ملائم لجودة التقارير المالية.

وهناك اتجاه لاســـتخدام أكثر من مقياس لقياس جودة التقارير المالية، وتم اســـتخدام ثلاثة مقاييس منهم مقياســـان لقياس إدارة الأرباح من خلال جودة الاســـتحقاقات، ومقياس يربط بين اســـتمرارية الأرباح والربحية المستقبلية، ودراسة **(Ferrero, 2014)** فاستخدمت ثلاثة مقاييس، وهي جودة الأرباح ومستوى التحفظ المحاســـبي وجودة الاســـتحقاقات، وقد تم تقديم نموذجين لقياس جودة التقارير المالية، يرتكزا على العلاقة بين الاسـتحقاقات والتدفقات النقدية، ويتم تفسـير الانحراف الأكبر بين الاسـتحقاقات والتدفقات النقدية كجودة معلومات محاسبية أقل.

وقد استخدم **(Iatridis, 2010)** مقياسين هما إدارة الأرباح والملاءمة لأغراض قياس القيمة، وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس وهي، إدارة الأرباح، ومستوى التحفظ المحاسبي، ودقة المستحقات المحاسبية في

التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس وهي، إدارة الأرباح، ومستوى التحفظ المحاسبي وملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد القيمة، وجمعت دراسة **(عبد الوهاب، أسماء الصيرفي، ٢٠١٥)**، بين مقياسين وهما إدارة الأرباح، ومستوى التحفظ المحاسبي.

ويخلص الباحث مما سبق بأنه لا يوجد مقياس موحد لقياس جودة التقارير المالية، نظراً لعدم وجود اتفاق بين الدراسات على مقياس موحد لقياسها، فقد تم استخدام أساليب مختلفة وفقاً للهدف من كل دراسة في ضوء البعد الذي ركزت عليه، فرغم تعدد مقاييس جودة التقارير المالية، إلا أنه يوجد مقياسان هما الأكثر استخداماً، وتوافر النماذج اللازمة لتفعيلهما وهما إدارة الأرباح، ومستوى التحفظ المحاسبي.

٥/٩- إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية:

عرف كلا من (Goel, 2012, Lin et al,2014)، **(محمود ٢٠١٠)** إدارة الأرباح، بأنها السلوك المحاسبي الذي يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية، أو لتحسين صورة وأداء المنشأة أمام الأطراف الخارجية، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية، حيث يستغلوا حرية الاختيار ما بين السياسات المحاسبية التي تؤثر على الأرباح، في تحقيق أهدافهم الشخصية، وتضليل مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة، ومن ثم فهي تحريف أو إخفاء للأداء الاقتصادي الحقيقي، مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم توجد علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية.

ولقد استخدمت عدة دراسات (**Dechow et al, 2010, Iatridis, 2010**) إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية باستخدام مقياس إدارة الاستحقاقات الاختيارية، وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات، تقوم معظمها على تطبيق أساس الاستحقاق والذي يقضي بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الفترة التي تخصها بغض النظر عن التحصيل أو السداد الفعلي مما يترتب عليه قيام الإدارة بالتحكم في تطبيق أساس الاستحقاق تحقيقاً لمصلحة ذاتية، ويتم قياس إدارة الأرباح باستخدام إدارة الاستحقاقات، من خلال البدء بقياس الاستحقاق الإجمالي، والذي يمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتكون الاستحقاق الإجمالي من شقين هما الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري وبعد تحديد الاستحقاق الإجمالي يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري باستخدام أحد النماذج المتخصصة في هذا المجال، مثل نموذج (Dechow, 1995) ونموذج (Jones, 1991، ونموذج Jones,1991 وبالتالي يمكن استخدام قيمة الاستحقاق الاختياري كمؤشر لإدارة الأرباح، فالقيمة الموجبة تشير إلى وجود تأثير متعمد من الإدارة لزيادة الأرباح (إدارة أرباح في اتجاه تصاعدي)، وتشير القيمة السالبة إلى أن هناك تأثيراً متعمداً في اتجاه تخفيض الأرباح (إدارة أرباح في اتجاه تنازلي).

وعلى الرغم من شيوع استخدام هذا المقياس إلا أنه يؤخذ عليه تركيزه على إدارة الأرباح، يعتبر مقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية، ويركز فقط على العناصر المختارة، ولا يقدم رؤية حول الحد الفاصل بين الملاءمة وإمكانية الاعتماد، مع صعوبة تقدير الاستحقاقات التقديرية والتعامل مع معوقات القياس، **(ياسر الجرف، ٢٠١٧)**، ولذلك يتم الاعتماد على مقياس التحفظ المحاسبي اتساقاً مع الاتجاهات البحثية في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ يمثل البحث في مجال أسواق رأس المال التوجه الرئيسي للبحث المحاسبي في الوقت الراهن، حيث تم تحديد خمسة مجالات رئيسية للبحث المحاسبي المعاصر، يرتبط معظمها بقياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وأثره على صدق هذه التقارير وجودتها.

٦/٩- مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية:

لقد تم إقرارا مبدأ التحفظ المحاسبي كجزء من الإجراءات التي اتخذت لضمان جودة التقارير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي **(حمدان، ٢٠١١)**، ويستخدم للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، حيث يتضمن استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسائر، على الأخبار الجيدة كالأرباح، وقد برز اتجاهين في الدراسات التي

تناولت التحفظ المحاسبي، يرى الاتجاه الأول أن التحفظ المحاسبي يقيد السلوك الانتهازي للمديرين ويحسن قيمة المنشأة، وانتقده الاتجاه الثاني من زاوية احتمال تشويه المعلومات وآثاره السلبية على تخصيص الموارد الاقتصادية فضلاً عن تدميره لقيمه المنشأة.

وفيما يتعلق بمفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته، رغم عدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، فقد أكدت العديد من الدراسات ومنها دراسة **(Shroff et al, 2013)** على أن التحفظ المحاسبي يتمثل في الدرجة العالية من التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار الجيدة (الإيرادات والأرباح)، مقارنة بالدرجة المنخفضة من التحقق اللازمة للاعتراف بالأخبار السيئة (المصروفات والخسائر)، حيث وجد أن الأرباح أو نتائج الأعمال تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من تأثرها بالأخبار الجيدة، ومن ثم يقصد به ممارسة الحيطة والحذر عند استخدام السياسات التقديرية في ظل ظروف عدم التأكد، وعدم الأخذ في الاعتبار أي أرباح متوقعة بينما يتم الأخذ في الاعتبار أي أرباح متوقعة بينما يتم الأخذ في الاعتبار كل الخسائر المتوقعة، وأيضاً هو الإفصاح على أعلى قيم للالتزامات والتكاليف، والإفصاح عن أقل قيم للأصول والإيرادات.

وبالتالي تم تعريفه، بأنه الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح.

ويصفه **(عبد الملك، ٢٠١٠)** بأنه الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لصافي أصول الشركة عن قيمتها السوقية من فترة إلى أخرى، نتيجة الأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة دون الأرباح المحتملة، وعلى المحاسبين أن يدرجوا في تقاريرهم أدنى قيم محتملة للأصول والإيرادات، وأعلى قيمة محتملة للالتزامات والخسائر.

وعرفه **(HU & Zhang, 2014)** على أنه الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر الاقتصادية، من خلال تأخير الاعتراف بالمكاسب وتعجيل الاعتراف بالخسائر.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم التحفظ المحاسبي التي تتناول جوانب متعددة، إلا أن معظمها اجتمع على تقييم الأصول، والإيرادات، بأقل من قيمتها، وتقييم الخصوم والالتزامات بأعلى من قيمتها، مما يؤثر على الربحية الحالية لصالح الربحية في السنوات المستقبلية.

وفيما يتعلق بأهمية التحفظ المحاسبي قد تم الإشارة إلى أنه يساعد في توفير معلومات تتصف بالجودة والنوعية وتفي باحتياجات المستثمرين، فالتقارير المالية التي تتصف بالتحفظ تعطي إشارات لمستخدمي القوائم المالية، بأن المعلومات المنشورة تتصف بالجودة، وبالتالي فإن الشركات التي تتسم بمستويات تحفظ في قوائمها المالية المنشورة تكون أقل تأثراً لهبوط قيمة أسهمها.

ونرى أن التحفظ المحاسبي، يمثل وسيلة لخفض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية، من خلال الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر المتوقعة، مما يقلل من التأثير السلبي لتباين المعلومات بين حاملي الأسهم والإدارة، وبالتالي يوفر الثقة والشفافية في تلك المعلومات، مما ينعكس على جودة التقارير المالية، فيزيد من ثقة واستجابة المستخدمين للتقارير المالية، والمعلومات الواردة بها. **(Park et al, 2011)**.

فكلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية انخفضت مخاطر المعلومات المحاسبية، **(Soflan et al,. 2011)**، كما يحد من ممارسات إدارة الربحية من قبل الإدارة، ويقيد من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي، ويخفض من مخاطر الإفلاس **(إيمان سعد الدين، ٢٠١٤)**.

وفيما يتعلق بأنواع التحفظ المحاسبي: تم التمييز بين نوعين، **الأول: التحفظ المشروط**، وينتج عنه تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس، أي ارتباط التحفظ بحدث ما، بمعنى أنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية لها في حالة وجود أحداث غير جيدة، بينما لا يتم زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية في حالة وجود أحداث جيدة.

والثاني: التحفظ غير المشروط، أي لا يتوقف على حدوث وقائع معينة حيث تلتزم الشركة منذ تكوينها بالسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية، مما ينتج عنه ظهور قيمة دفترية لصافي الأصول أقل من قيمتها السوقية. **(جميل حسن النجار، ٢٠١٤).**

وقد أشار البعض إلى وجود علاقة عكسية بينهما بمعنى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يقلل من فرص وجود التحفظ المشروط.

وفيما يتعلق بمقاييس التحفظ، فرغم اتفاق الدراسات على استخدام التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية، إلا أنها اختلفت في النموذج المستخدم لقياس التحفظ المحاسبي، حيث هناك عدة مقاييس للتحفظ المحاسبي تعد من أكثر المقاييس شيوعاً **من أهمها**:

كما يفترض هذا النموذج كفاءة السوق وهو أمر قد لا يتوافر في الأسواق المالية الناشئة مثل السوق المصرية (**إيمان سعد الدين، ٢٠١٤**)

نموذج (Beaver and Ryan,2000) وفقاً لهذا النموذج فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى زيادة حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، ويمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، وبالتالي انخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ.

- **مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية**: يستخدم هذا المدخل نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية وقد أشارت عدة دراسات منها (Hamdan, A. 2011) إلى أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأقل من الواحد الصحيح عبر فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية.
- **مقياس نسبة المستحقات**: المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح ويشير ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، ويعني وجود سياسات محاسبية متحفظة أدت إلى تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها. وقد استخدمت دراسة **(حمدان، ٢٠١٠)**، مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى مجمل الربح.

مقياس التحفظ (C- Score): استخدمه **(زغلول، ٢٠١٠)** لقياس التحفظ غير المشروط حيث يقيس التحفظ من خلال قياس انحدار التحيز في القيمة الدفترية والأرباح، والناتج من ممارسات معينة مثل، نفقات البحوث والتطوير، ومصروف الإعلان، فهذا المؤشر يسعى لقياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، بالنظر إلى نسبة الاحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة الأصول، وعليه فإن ارتفاع مؤشر (C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ.

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعدد مقاييس مستوى التحفظ المحاسبي، وأنه رغم شيوع استخدام مقياس (Basu,1997) الذي يعبر عن التحفظ المشروط، إلا أنه يعاني من بعض الانتقادات، حيث لا يمكنه قياس التحفظ المحاسبي لشركة واحدة، لأنه يعتمد على التقدير الإحصائي لمعاملات الانحدار، وأيضاً لا يتوافق النموذج مع الأسواق الناشئة ومنها مصر، مما يجعله غير ملائم كمقياس للتحفظ المحاسبي في الدراسة الحالية نظراً لأنه يعتمد على قياس التحفظ المحاسبي لكل شركة على حدة، وليس لمجموعة شركات خلال فترة معينة، ولذلك يعتبر مقياس قيم صافي الأصول هو المقياس المناسب، لأنه يعتمد على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية MTB، كمقياس للتحفظ المحاسبي لكل شركة على حدة، كما يعتبر مقياساً

تراكمياً لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية من تاريخ بداية الشركة حتى تاريخ القياس، وبالتالي يعبر عن التحفظ الكلي للشركة، حيث لا يحتاج استخدام بيانات سلسلة زمنية لعدة سنوات. **(عبد الوهاب نصر، أسماء الصرفي، ٢٠١٥)**، ولقد أكدت **(إيمان سعد الدين، ٢٠١٤)** على أن نموذج قيم صافي الأصول (MTB) باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً في الاستخدام كمؤشر للتحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى قابليته للتطبيق العملي وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية، وأضاف **(مليجي، ٢٠١٤)**، بأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة، أنه مقياس شامل يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، ويربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق.

ولهذا سوف يعتمد الباحث على قياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفق مدخل الميزانية (MTB)، كمقياس لجودة التقارير المالية، وذلك اتساقاً مع اعتماد العديد من الدراسات في البيئة المصرية على هذا المقياس **(إيمان سعد الدين، ٢٠١٤، مليجي، ٢٠١٤)**، وتقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية بضرب عدد أسهم الشركة في السعر السوقي للسهم في نهاية السنة، وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية، حيث:

MTB= القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية

وفي حال عدم وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية أو أقل من الواحد الصحيح، أما في حالة وجود تحفظ محاسبي، سوف تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية لقيمتها الدفترية أكبر من الواحد. **(مليجي، ٢٠١٤)**

٧/٩- دور الإفصاح عن العمليات الإلكترونية علي تعزيز الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

إن تحقيق التوافق بين العمليات المصرفية الإلكترونية وكل من معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية التي يتم تطبيقها باستخدام XBRL كلغة موحدة للنشر الإلكتروني للتقارير المالية علي شبكة الإنترنت ، يعد أمرًا في غاية الأهمية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق القابلية للمقارنة (جمال الدين ، سوزان، ٢٠٠٩) ، وهو ما يساعد المستثمرين وكافة أصحاب المصالح علي اتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالرغم من أهمية لغة XBRL في عملية العمليات المصرفية الإلكترونية إلا أنها لم تلحظ بالاهتمام الكافي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لعدم تبني أي سياسات ملزمة لدعم هذه اللغة (البراد، شريف، ٢٠٠٧) ، ولذلك فإن الغالبية العظمي من الشركات في مصر والسعودية لا تقوم بإعداد القوائم والتقارير المالية باستخدام لغة XBRL والتي تعد الوسيلة الأساسية للعمليات المصرفية الإلكترونية ، في حين أكدت دراسة أخري (Al- Htaybat et al., 2011) أن غالبية المستخدمين يطالبون الشركات والبنوك بتطبيق سياسات للعمليات المصرفية الإلكترونية بوصفها مصدرًا مفيدًا للمعلومات واتخاذ القرارات في دولة الأردن.

وهنا يجدر الإشارة إلي مبدأ العرض والإفصاح المحاسبي يحقق الأهداف المرجوة في حالة مساهمته في توفير معلومات محاسبية تتصف بالمقاييس والخصائص الأساسية للجودة، وهذه الخصائص وفقا لما ذكرته بعض الدراسات السابقة (Marston, C. and Polei, A., 2004) و (Bollen, L., et al. 2006) و (Hongjiang, X., 2003) و (ابراهيم ، مني ، ٢٠١٢) و (الخيال، توفيق، ٢٠٠٩) يمكن حصرها في الخصائص الأساسية التالية:

أ- ملائمة المعلومات المحاسبية: والتي يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية علي التأثير في القرارات الواجب اتخاذها من خلال تحسين قدرة مستخدمي تلك المعلومات في مجالات التنبؤ والتقييم، وأن توفيرها لهم في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات ، وقد أكدت الدراسات السابقة في هذا المجال (ابراهيم ، مني، ٢٠١٢) و (زكي ، أحمد ، ٢٠٠٨) علي أن الإفصاح الإلكتروني يدعم القدرة التنبئوية لدي المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخري ذات العلاقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الإئتمان وغيرها من القرارات، فضلا عما تتميز به العمليات المصرفية الإلكترونية

من السرعة الفائقة في توفير المعلومات لامحاسبية في التوقيت المناسب، وهو ما يحقق أقصي درجات الملائمة للمعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.

ب- الموثوقية وإمكانية الاعتماد: فكلما كانت المعلومات المحاسبية تعبر بصدق عن الأحداث المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، وأنها تتسم بالحياد والموضوعية والقابلية للقياس والإثبات وأنه يمكن التحقق من صحتها ، فإن هذا النوع من المعلومات المحاسبية التي تتصف بتلك الصفات يمكن أن تحوز ثقة كافة المستخدمين وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإقتصادية ، وقد أوضحت إحدي الدراسات (الخيال، توفيق، ٢٠٠٩) بعض المشكلات حول مدي دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها من خلال العمليات المصرفية الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، وذكرت أن من أهم تلك المشكلات ما يلي:

١. قيام بعض البنوك والشركات بنشر المعلومات الإجمالية علي المواقع الإلكترونية، وهو ما يؤدي إلي الفهم الخاطيء للمركز المالي ونتيجة الأعمال لدي المستخدمين نتيجة لعدم إتاحة المعلومات التفصيلية لهم للإصلاع عليها.

٢. عادة ما يقوم المسئولين عن العمليات المصرفية الإلكترونية بعملية ربط بين المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية والتي تمت مراجعتها وتلك الواردة بالقوائم التي لم يتم مراجعتها، وهو ما يؤدي إلي الخلط لدي المستخدمين وعدم التفرقة بين النوعين عند الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣. قيام بعض البنوك والشركات بالعمليات المصرفية الإلكترونية عن بعض المعلومات المحاسبية التي لم يطلع عليها المراجع الخارجي، كنوع من الزيادة بغرض توفير معلومات أكثر تفصيلا عن الأحداث المالية، وهو ما قد يتسبب في مشكلات عديدة لدي المستخدمين خاصة إذا كانت هذه المعلومات لم يتبع المحاسبون القواعد المحاسبية المتعارف عليها عند إعدادها.

٤. قيام بعض البنوك والشركات بنشر القوائم والتقارير المالية بعد إعادة صياغتها بشكل مختلف عن الشكل الذي اعتمده ووافق عليه المراجع الخارجي، وهو ما يؤدي إلي الفهم الخاطيء من جانب المستثمرين للرسالة التي كانت يرغب المراجع في توصيلها لهم من خلال تلك القوائم.

ت- الثبات والقابلية للمقارنة: وهو ما يعني ضرورة أن يتم الثبات لي تطبيق المباديء والسياسات المحاسبية خلال السنوات المالية المتناولة ، بهدف إيجاد علاقات واضحة بين المهلومات المحاسبية، والتعرف علي أوجه التشابه والاختلاف بين نتائج السنوات المالية لنفس الوحدة الاقتصادية، أو المقارنة بين نتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية المختلفة لنفس السنة المالية، وقد أدي عدم وجود قواعد واضحة أو معايير ملزمة تنظم العمليات المصرفية الإلكترونية إلي ترك المجال مفتوحًا أمام الإدارات بالوحدات الاقتصادية لاختيار المعلومات التي تم الإفصاح عنها عبر موقعها الإلكتروني علي شبكة الإنترنت بما يتفق مع مصالحها الخاصة ، بالإضافة إلي أن التغير المستمر للمعلومات التي تحتويها المواقع الإلكترونية من وقت لأخر أدي إلي حذف المعلومات المحاسبية السابقة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي تطبيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة.

مما سبق يتضح للباحث أن المشكلات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية والسابق ذكرها التي تتعلق بصفة مباشرة بخصائص جودة المعلومات المحاسبية قد أثارت انتباه العديد من الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة نحو البحث في أسباب تلك المشكلات والسعي نحو وضع القواعد واقتراح الحلول المناسبة لتلك المشكلات بهدف توفير أكبر قدر من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية علي شبكه الإنترنت، خاصة في ظل اتباع أساليب العمليات المصرفية الإلكترونية علي نطاق واسع في الغالبية العظمي من اشلركات والبنوك والمؤسسات المالية في كافة دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء، وقد أسفرت بعض الدراسات والبحوث في هذا الشأن (ابراهيم، مني ، ٢٠١٢) و (السقا ، زياد، وأخرون ، ٢٠١٠) و (عمار، صفاء، ٢٠٠٨) و (حميدة ، عيد ، ٢٠٠٢) عن العديد من المقترحات والإجراءات ، من أهمها ما يلي:

١. المقترحات الخاصة بإصدار التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية بهدف وضع قواعد واضحة ومحددة للعمليات المصرفية الإلكترونيةتلتزم الوحدات الاقتصادية بتنفيذها لضمان تحقيق المزيد من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية، إلي جانب تحقيق الإفصاح الملائم عن القوائم و العمليات المصرفية الإلكترونية

٢. المقترحات الخاصة بمواجهة فقدان الثقة وعدم الاعتماد علي المعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية، من خلال التأكد من سلامة القوائم و التقارير المالية وكذلك التأكد علي سلامة النظم الإلكترونية التي انتجت المعلومات الواردة بتلك القوائم.

٣. المقترحات الخاصة بمواجهة التحديات المتعلقة بتطبيق العمليات المصرفية الإلكترونية ، سواء من حيث التكلفة والعائد نتيجة توفير المعلومات المحاسبية باستخدام هذا النوع من أنواع الإفصاح، أو من حيث مدي القدرة علي توفير الكوادر والمهارات الفنية المتخصصة في مجال أمن وحماية المعلومات.

٤. تبني فكرة المراجعة المستمرة التي تسعي إلي قياس كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الإلكترونية، من خلال جمع أدلة المراجعة الإلكترونية كأساس لإبداء الرأي الفني المحايد في مدي سلامة القوائم والتقارير المالية وأنها تعبر بصدق عن حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الإقتصادية.

المراجع

المراجع العربية

١- أحمد عبد العاطي محمد الشرقاوي، تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس كلية التجارة،٢٠١٤.

٢- إيمان سعد الدين محمد (٢٠١٤)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، (٣)

٣- بسمة حسن الأباصيري (٢٠١٧)، العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة (دور المحاسبة المراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر) خلال الفترة من ٧- ٦ مايو.

٤- تامر سعيد عبد المنعم ، قياس أثر مستوى الافصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي ، مصر، مج ٢١، ع٣، ٢٠١٧.

٥- التميمي، علاء (٢٠١٢)، التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

٦- جميل حسن النجار (٢٠١٤)، قياس أثر التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (١٧، العدد (٢)

٧- حسين سعيد، وعلي أبو العز (٢٠١٤)، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

٨- حمدان، علام محمد موسى (٢٠١١)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات في العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ٣٨(٢)

٩- حنان أيمن محمد على (٢٠١٣)، دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة.

١٠- خالد فتحي جابر ، دراسة تجريبية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في الأسواق العربية: دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة، جامعة طنطا)، مصر، ع ١، ٢٠١٦.

١١- داليا السيد عبد الحليم عبد القادر (٢٠١٧) أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، خلال الفترة من ٦-٧ مايو

١٢- شريف عاشور (٢٠١٤) الرافعة المالية، البنك المركزي المصري، منتدي الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر، شرم الشيخ. ٣٠أكتوبر – ١ نوفمبر.

١٣- الشمري، صادق راشد (٢٠١٣)، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

١٤- الطائي، محمد عبد حسين (٢٠١٠) التجارة الإلكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٥- عبد الملك، أحمد رجب (٢٠١٠)، قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة: دراسة مقارنة، الفكر المحاسبي، ١٤(٢)

١٦- عبد الوهاب نصر، أسماء الصيرفي (٢٠١٥)، أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثالث، العدد الثاني.

١٧- عشتار قسطنطين ابشو (٢٠١٤)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير الاستدامة وتطوير نموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير، رسالة ماجستير، كلية التجارة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

١٨- عماد حسني محمد زهران، الإطار العلمي لقياس أثر تطبيق آليات وأدوات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات الطيران المدني المصرية – دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، ٢٠١٤.

١٩- الفرجاني صلاح الدين محمد، مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦

٢٠- ماجد مصطفى الباز، العلاقة بين الافصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي، مصر، ٢٠١٧.

٢١- ماجد مصطفى على الباز ، جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات، المجلة العلمية للدراسات التجارية، والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠١٢.

٢٢- محمد أحمد هلال، أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية في البيئة السعودي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ٢٠١٤.

٢٣- محمد راضي عطية ، معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحاسبي الأفصاح جودة وزيادة (IFRS for SMEs) بالتطبيق على البيئة المصرية: دراسة اختبارية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧.

٢٤- محمد صالح باجاحر، أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مج ٢٤، ع٣، ٢٠١٧.

٢٥- محمود، محمد حنفى (٢٠١٢)، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

٢٦- مروة ياسر عبد العزيز ، " قياس مستوى الافصاح المحاسبى عن المخاطر فى البنوك التجارية ومحدداته فى ضوء مقررات لجنة بازل ", رسالة ماجستير , كلية التجارة , جامعة حلوان , ٢٠١٥

٢٧- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، (١)

٢٨- مندور، عصام عمر أحمد (٢٠١٣)، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطابعة والنشر والتوزيع.

٢٩- نبيل حشاد (٢٠١٠) " بازل III، اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث

٣٠- ياسر أحمد السيد الجرف (٢٠١٧)، أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية، دراسة نظرية، ميدانية المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، خلال الفترة من ٦ -٧ مايو.

المراجع الأجنبية

1- Benedict J, Andre S. & Nils, U. (2018) Integrating the troublemakers, A taxonomy for cooperation between banks and Fin Techs, Journal of Economics and Business, 100.

2- Chen, F, Hope, O.Li.Q, and Wang, X. (2011). Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets The Accounting Review 86(4).

3- Christian M, McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com, 2015.

4- Dechow, P. Weili G. & Catherine S. (2010). Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants and Their Consequences. Journal of Accounting and Economics 50

5- Ferrero J. M. (2014). Consequences of Financial Reporting Quality on Corporate Performance Evidence at the International Level. Estudios De Economia 41(1)

6- Goel, S. (2012). Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. Procedia Economics and Finance

7- Habib. A, Jiang H. (2015). Corporate governance and financial reporting quality in China, A survey of recent evidence, Journal of International Accounting Auditing and Taxation,

8- Hu J. Li A. Y. Zhang, (2014) Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment? Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Available At: www.ssrn.com

9- Iatridis, E. George. (2011). Accounting Disclosures, Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conceptual International Review of Financial Analysis, 20(2).

10- Lin Z, Jiang Y. Tang Q. and He X. (2015). Does High Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom. Australasian Accounting Business and Finance Journal, 8(5).

11- McDermott, K, E, (2012). Financial reporting quality and investment in corporate social responsibility. Ph.D. dissertation, University of North Carolina at Chapel Hill.

12- Park. Y. W. Wilcox, and K. T. Berry (2011) Does Conservatism Affect the Value Relevance of Discretionary Accounting Disclosures? Journal of Business and Accounting, 4(1).

13- Rahman A, Yammeersi J. (2010). Financial Reporting Quality in International Settings a comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, 45.

14- Ryan C. (2018) Regulating Fin Tech in Canada and the United States: Comparison, challenges and opportunities.

15- Shroff, P. K, Venkataraman , & S. Zhang, (2013). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings an event based approach, Contemporary Accounting Research, 30(1)

16- Wang, X. Wu, M. (2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective China Journal of Accounting Research 4